

العنوان:	الإثنية و علاقات الأمن و الجوار : دراسة في علاقة القبلية و النزاعات بالأمن الإقليمي في منطقة الساحل و الصحراء بإفريقيا
المصدر:	دراسات إفريقية
المؤلف الرئيسي:	البشير، عبدالوهاب الطيب
المجلد/العدد:	ع54
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الناشر:	جامعة افريقيا العالمية - المركز الإسلامي الافريقى
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	93 - 124
رقم MD:	701613
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الإثنية، النزاعات المسلحة، الأمن ، الجوار، الدول الإفريقية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/701613

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإثنية وعلاقات الأمن والجوار: دراسة في علاقة القبلية والنزاعات بالأمن الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء بإفريقيا

د. عبد الوهاب الطيب بشير*

مستخلص:

تناول البحث وفي حدود موضوعية دقيقة حوت متغيرات محددة مسألة الإثنية وارتباطها بقضيتي الأمن والجوار، والتي تظهر بطريقة مجهرية من خلال النظر لعلاقة الإثنية بالحركات المسلحة. وقد تمّ اختيار منطقة الساحل والصحراء كحالة دراسة لقياس أبعاد التأثير على الأمن الإقليمي للمنطقة.

تكمن أهمية البحث في ازدياد وتنامي الدور والتأثير الذي بدأت تأخذه الاثنية في أغلب دول منطقة الساحل والصحراء – إن لم يكن كلها– وخطورتها على الأوضاع الأمنية وعلاقات الجوار بين دول المنطقة.

ويهدف البحث إلى محاولة كشف مدى ارتباط الأوضاع الاثنية بالمسائل الأمنية والعلاقات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الإقليمي في المنطقة.

اعتمد البحث على عدة مناهج نسبة لطبيعة الموضوع حيث جرى استخدام المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي .

Abstract

This paper tackles the issue of ethnicity and its relation with issues of security and neighbouring realtions in Sahel and desert region. It focuses on the development of ethnicity and its influence on security condition and its linkage to rising of armed groups in Sahel region counties. The paper therefore, aims at elucidate the

* استاذ مشارك- مركز البحوث والدراسات الافريقية- جامعة افريقيا العالمية

relationship between ethnicity, security situation and regional relations in the region at whole. The author uses multiple methods, the historical, and descriptive and case study method all had used to analyze the data which largey generated from secondary sources.

تقديم:

أصبحت الإثنية من القضايا المهمة والخطيرة في الدول التي تتصف بالتعددية الإثنية أو العرقية، وهي من المكونات والعوامل الأساسية لمجتمعات أي دولة أو إقليم، ولكن يبقي السؤال المهم كيف تعمل الإثنيات، وكيف توظف في هذه الدول؟ خاصة وأن الإثنيات في النهاية هي المكون البشري الذي يتفاعل ويحرك ويتحرك مع العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والأمنية والعسكرية .

ولكن جرت الملاحظة الدقيقة على أن العامل الإثني قفز على كل العوامل الأخرى في ارتباطه بالتفاعلات السياسية والأمنية والعسكرية، بالدرجة التي أصبح فيها من أكبر وأخطر المهددات للسلم وللأمن الإقليمي.

تعتبر إفريقيا من القارات التي تتميز دولها بالتعددية الإثنية، إذ لا تخلو دولة فيها من مكونات قبلية أو عشائرية. وتبدو هذه الظاهرة أو الخاصية بصورة أكثر وضوحا في دول إفريقيا شمال الصحراء، وبمصطلح آخر دول منطقة الساحل والصحراء، وهي الدول المحصورة بين البحر الابيض المتوسط شمالا والصحراء الكبرى جنوبا والمحيط الأطلسي غربا والبحر الأحمر وجزء من المحيط الهندي شرقا.

جرت الملاحظة على أن خارطة النزاعات المنتشرة في دول منطقة الساحل الساحل والصحراء ارتبطت بوجود علاقات واضحة ما بين الإثنيات (قوميات أو قبائل أو عشائر) والحركات المسلحة. وباختصار تعتبر الإثنيات رافداً أساسياً للحركات المسلحة فيما يتعلق بالتجنيد والتمويل والأرض والمشروعية القتالية. ويمكن قراءة ذلك في حركات مثل:

في مرحلة جديدة قفزت ظاهرة علاقة الإرهاب المسلح بالقوميات والقبائل والعشائر التي تقود حركات مسلحة، تقوم على أسباب عديدة لكن أهمها عامل المصالح، وتبادل الأدوار والبيئة الإستراتيجية الملائمة لتوفير القواسم المشتركة للعمل. من هنا تكمن المشكلة في أبعاد العلاقة بين هذا المثلث، وهو الإثنية والحركات المسلحة والإرهاب، وتأثيره على الأمن الإقليمي لدول منطقة الساحل والصحراء.

عليه فإن مشكلة البحث تتمحور حول سؤال رئيسي مفاده : ماهي المحركات المحفزة لوجود علاقة وارتباط بين الإثنيات والنزاعات والإرهاب المسلح، وتأثيراتها على الأمن الإقليمي لدول منطقة الساحل والصحراء الإفريقية؟

تأسيسا عليه يمكن تقسيم البحث إلي أربعة محاور:

1- الإثنية والحركات المسلحة والنزاعات: نقاش في التجارب وإعادة التفكير في مفهوم الأمن الإقليمي.

2- خارطة النزاعات والحركات المسلحة في دول منطقة الساحل والصحراء.

3 - أسباب انتشار النزاعات في دول منطقة الساحل والصحراء.

4 - الظواهر الناتجة من النزاعات فى إقليم االساحل والصحراء المؤثرة على الأمن الإقليمى

5 - مهددات النزاعات في دول منطقة الساحل والصحراء.

الإثنية والحركات المسلحة والنزاعات: نقاش في التجارب وإعادة التفكير في مفهوم الأمن الإقليمي لدول منطقة الساحل والصحراء :

أولاً - تجربة حركة الشباب الصومالية- نموذجاً للمنطقة الشرقية من إقليم الساحل والصحراء :

أدت الحرب الباردة والاستقطاب الأمريكي السوفيتي إلى تحول منطقة القرن الإفريقي إلى ساحة قتال وصراع، وتسليح ، حيث دعم السوفيت نظام منقستو هايلي

ماريام، ابتداء من قيام الثورة الإثيوبية في عام 1974م، وبمجيء منقستو وإطاحته بنظام أمان عندوم وتفري بانتى وإعلانه الدولة الاشتراكية العمالية، وأدى ذلك إلى تغيير في موازين القوى، فبينما ارتكز السوفيت في إثيوبيا انتقل الأمريكان إلى الصومال؛ مما أدى إلى الحرب الصومالية الإثيوبية 1976- 1977م، ونهض السوفيت بهمة إلى دعم نظام منقستو لدرجة مجيء القائد الروسي ديمتريوف ومستشاريه، بينما تراخى الأمريكان عن دعم حليفهم الصومالي الرئيس المرحوم محمد سياد بري، لأسباب إستراتيجية بعيدة المدى، تتعلق برؤيتهم بأن إثيوبيا كيان مسيحي يجب أن لا يهزم، ويجب أن يظل مستقرا؛ لأنها في محيط إسلامي هو الصومال، والسودان، والمحمية الفرنسية جيبوتي، والمنخفضات الإريترية[1].

كما ظلت الرؤية الغربية تقوم على أن القومية الصومالية المتمثلة في نظرية الصومال الكبير تمثل تهديداً للكيان المسيحي الإثيوبي الكيني.

ومثلت هزيمة الصومال بالدعم السوفيتي والتواطؤ الغربي الأمريكي بداية تفكك الجيش الصومالي، والحرب الأهلية الصومالية، وبروز الكيانات الصومالية كالحركة الوطنية الصومالية ذات الجذور الإسحاقية ، والتي اتخذت مركزا لها في إثيوبيا .

وابتداء من عام 1989م ضربت المجاعة الصومال، وتفاقمت الحروب الأهلية، والتي انتهت بهروب محمد سياد بري، وتفكك الجيش الصومالي، وبروز الدويلات مثل دويلة شمال الصومال بعاصمتها هرجيسيا، بينما سيطر الجنرال محمد فرح عيديد على مقديشو، كما برز أمراء الحرب الصوماليون وبدعم أمريكي في بقية مناطق الصومال. وكان الأمل أن يقوم محمد فارح عديد بتوحيد الصومال، ولكن قامت القوات الأمريكية بضربه، ومحاصرته كما هو معروف، وجاءت المحاولة الثانية بقيادة المحاكم الإسلامية التي بسطت الأمن في جنوب الصومال، واستعادت هيبة الدولة بقيادة شيخ شريف، ولكن للمرة الثانية، وكما أفشلت أمريكا جهود محمد فارح عديد في

بناء الدولة الصومالية أفشلت كذلك محاولة شيخ شريف لإعادة بناء الدولة الصومالية.

وذلك بدفعها لإثيوبيا لغزو الصومال الجنوبي، واحتلالها لمقديشو؛ مما أدى إلى تقهقر المحاكم الإسلامية إلى جنوب الصومال، وتمركزت في المناطق الخلفية في موانيء براوة وكيسمايو. ولكن من الغرائب أن أمريكا أعادت الاعتبار لشيخ شريف، وعزلته عن شوكته، وأتت به في ظل صنائع طبعات جديدة ممثلين في شكل شيوخ قبائل ونخب، وشكلت منهم حكومة تحت حماية كينية إثيوبية، أوغندية، رواندية باسم الاتحاد الإفريقي، وما تزال المنطقة– الصومالية والحرب الأهلية الصومالية تحكي دور السياسة الأمريكية في تدمير الدولة الصومالية، مما أدى إلى بروز حركة الشباب المجاهدين الصومالية بغلوها وتطرفها وتشددها المعروف كرد فعل للعدوان الأمريكي، وسياساتها.

ثانياً– تجربة حركة بوكو حرام النيجيرية– نموذجاً للمنطقة الغربية من إقليم الساحل والصحراء : والنموذج الآخر، والذي جاء أيضا نتاج للسياسات العدوانية الغربية هو نموذج بوكو حرام، وهو نموذج بدون جذور في كتلة غرب إفريقيا، والتجربة النيجرية على وجه الخصوص . ومن المعلوم أن هذه المنطقة كانت تخوم لعدد من الممالك الإسلامية، وأهمها الخلافة السكوتية، وسلطانيات كانم، برنو ووداي، أما خلافه سوكوتو فدمرها الاستعمار الإنجليزي، أما سلطنات كانم وبرنو ووداي فقد دمرها الاستعمار الفرنسي. والمعلوم أن الخلافة السوكتية أسسها عثمان دان فوديو المتوقي عام 1816، ولعل الشيخ عثمان دان فوديو يعتبر أهم شخصية إسلامية أنجبتها أرض إفريقيا، لأنه يجمع بين قدرات المنظر، والفقيه، والمؤلف حيث ألف أكثر من مائة كتاب، ومحارب ومقاتل ورجل الدولة، الذي استطاع أن يحول مشروعه الفكري إلى دولة وخلافه إسلامية ظلت قائمة وناشطة في مجال العطاء الحضاري والتواصل السياسي لأكثر مما نرى إلى أن دمرها الإنجليز ابتداء في عام

1803م، ولكن مع ذلك برز مشروع إسلامي جديد بمنتصف الخمسينيات من القرن الماضي بقيادة الساردونة أحمد بيلو، والذي أقام مشروعه الإسلامي على خمس ركائز، منها تشجيع المسلمين النيجيرين على اختيار مجال النهضة، وإعادة تجديد الثقافة الإسلامية عن طريق تأهيل نخبة إسلامية في العلوم الإسلامية والعصرية، وذلك بإدخال العلوم العصرية في المناهج والمدارس الإسلامية . ثانيا تكثيف إرسال شباب المسلمين لتلقي العلوم العصرية، خصوصا في بريطانيا وأمريكا. ثالثا الدعوة لبناء نيجيريا كدولة اتحادية، وتبني النموذج الفيدرالي؛ لأنه وجد أن الدولة النيجيرية الجديدة أصبحت في قبضة خريجي المدارس النصرانية، كما دعا إلى تكوين حزب اتحاد شمال نيجيريا، والذي مثل منصة انطلاق لتمكين المسلمين النيجيرين من المشاركة في حكم بلدهم وإقليمهم. رابعا ربط مسلمي نيجيريا بإخوانهم في العالم الإسلامي. كجزء من الأمة الإسلامية الأمر الخامس اهتمامهم بشعيرة الحج، ومنح التسهيلات للحجيج، وإقامة مركز لهم في الخرطوم، بالإضافة إلى تسهيل مهام حجاج الطيران؛ مما ضاعف الحجيج النيجيريين عشرات المرات. سادسا الاهتمام بالحوار المسيحي الإسلامي حتى لا يحدث صراع أو سوء فهم في إستراتيجية تمكن المسلمين في حكم بلدهم. سابعا الاهتمام بالتبشير الإسلامي وسط المسلمين، وكان يعتبرهم احتياطيا للدعوة الإسلامية والكنسية تحت شعار "وفي ذلك فليتنافس المتنافسون". وقد دخل على يديه قرابة مليون شخص، ثامنا دعا إلى تعزيز الديمقراطية والمواطنة مما مكن من اعتلاء مسلم وهو أبوبكر تفاوا بليوة لرئاسة الدولة. ولكن هذا المشروع هزم نتيجة تعاون غربي كنسي مع النخب العسكرية والمدنية النيجيرية ذات الروح الصليبية التي رأت أن مشروع أحمد بيلو يمثل تهديدا لها، فقامت بانقلاب عسكري 1966م حيث اغتالت السيناتور أحمد بيلو في شهر رمضان وسط أهله ونسائيه، كما قامت يخطف رئيس الدولة أبوبكر تفاوا والذي وجد مقتولا على شجرة[2].

ومهد ذلك للحرب الأهلية المعروفة بحرب بيافرا، والتي قام بها جنرال مسيحي للاستيلاء على إقليم بيافرا، الذي يضم البترول والكاثوليك ، وللأسف فقد اعترفت كل من فرنسا وتنزانيا بدولة بيافرا، ولكن في النهاية سقط مشروع بيافرا، ولكن كان الثمن في توحيد نيجيريا دفن مشروع أحمد بيلو وتأسيس دولة نيجيريا على أساس تحالف مسيحي مع نخب إسلامية متغربنة، وأدى ذلك في النهاية إلى بروز حركات إسلامية متطرفة [3]. نتيجة لسياسات الاقتصاد، والتهميش والإبعاد للإسلاميين ، ولكن للأسف برزت هذه الحركات مسمومة التوجه والدوافع، ومخترقة من الآخر الذي يريد تشويه صورة الحركة الإسلامية، وتجلى قمة ذلك الاختراق ببروز ما يسمى حركة أنصار السنة لمحاربة البدعة والجهاد المعروفة باسم بوكو حرام، والتي تمثل النقيض المناهض والمعاكس للمشروع الإسلامي الذي كان يطرحه المرحوم أحمد بيلو، والقائم على الأصالة والمعاصرة، بينما مشروع بوكو حرام يقوم على المفاصلة والانغلاق والعنف، وهو مشروع مجهول النسب، وبدون مرجعيات فكرية، وبدون قيادات معروفة مثلها مثل الدعوات الدينية الإنفلاتية التي ظهرت في الآونة الأخيرة، وكانت قفزة في الظلام.

ثالثاً تجربة حركة تحرير الأزواد- نموذجاً للمنطقة الوسطى من إقليم الساحل والصحراء:

برزت قضية الطوارق في أوعية جديدة متداخلة مع قضية الجماعات المسلحة في الصحراء والجماعات الإسلامية، ولكن ذلك يجب أن لا يحجب القضية الإسلامية؛ لأن الطوارق مثلهم مثل الأكراد قومية لها خصائصها العرقية، ومنتشرة في الصحراء من دارفور في السودان مرورا بتشاد وليبيا ومالي والنيجر والجزائر ولارتباط لهذه القومية بالهوية الإسلامية- فقد عمل الاستعمار الفرنسي على تجاهلها، ولم يعترف بخصوصياتها، كما أنه ركز على ترقية وضعية المجموعات الأفريقية في مالي والنيجر، وأهمل الطوارق، فلما هبت رياح الاستقلال في الستينيات من القرن

الماضي في المنطقة، وبروز منظمة الوحدة الإفريقية، وتحالفات القوى التحررية، التي جذبتها ثورة الجزائر، وجاذبية عبد الناصر، والرئيس مودبيوكيتا في مالي ونكروما في غانا ، خفض صوت حركة الطوارق بضغوط من عبد الناصر على قادتها، لأنه لم يرد أن يحدث ترفعا في الحركة الإفريقية الداعية للتحرر والمتواصلة مع حركة الثورة العربية، بقيادة نكروما وسيكتوري غينيا وموديبتوكيتا مالي[4].

لكن ظلت حركة الطوارق عاملة، تحركها أشواق المحافظة على خصوصيتها، ومطلوباتها في السلطة والثروة والتعلم، خصوصيا، إنها ظلت مهمشة بسببين هما: البداوة والسياسات الثقافية للاستعمار الفرنسي. ولما ضرب الجفاف والتصحر المنطقة منذ السبعينيات– أخذ الطوارق يتجهون لمدنهم القديمة كتمبكتو وجني ، ولكن هذه المدن ضاقت بهم، لأنهم لم يجدوا فيها حظوظهم في السلطة، ولا التعليم المناسب، ولا الاعتراف بخصائصهم وهويتهم، كما اختفى القادة الملهون، الذين كانوا يفهمون وضعية الطوارق فلم يبقى لهم إلا الثورة، خصوصا بعد الإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي؛ لأن القذافي اعتنى بهم ووطنهم بحسابات وتوازنات المصالح في إقليم الساحل والصحراء كرافعة أمنية وعسكرية في دولته . فلما تم تصفية التجربة القذافية– اتجهوا بسلاحهم وخبراتهم المكتسبة بحثا عن كينونة مستقلة، وبحثا عن مستقبل، وبدلا من أن يتم التحاور معهم ، واستيعابهم في منظومة جديدة ، تم التعامل معهم كطائفة منبوذة وغير مرغوب فيها، وتدخلت فرنسا بكل ثقلها في مالي لتحجيمهم، والحفاظ على وضعية الدولة والوضعية الاستعمارية للحفاظ على ميراثها الثقافي والسياسي، وخوفا من تأثيرات المحمول الطوارقي بأشواقه العروبية والإسلامية، والراغب في الانتماء للشمال الإفريقي في ليبيا والجزائر والمغرب وحتى موريتانيا، بينما تقوم السياسات الفرنسية على الفصل ما بين الإسلام الإفريقي الزنجي والإسلامي العروبي.

والشاهد، باستعراض بعض نماذج بوكو حرام والشباب في الصومال وجماعات الطوارق في الصحراء- تتأكد أن الدولة الإفريقية القومية تمر بمنعطف خطير، وأن ميراث الثقافة الاستعمارية ماعاد كافيا كقوة دفع لاستشراف المستقبل، وأن تحديات الدولة القومية أصبحت كبيرة، نتيجة لثورة الاتصالات، والوسائط الإعلامية، وحركات القبائل المشتركة العابرة للحدود السياسية والجغرافية الطبيعية ، وموجة العولمة، وسرعة انتقال المعلومات، وأشواق إنسان إفريقيا للانعتاق من التخلف واستبداد الدولة. كما أصبحت الأصالة والمعاصرة من مطلوبات عقل الشباب، وعبر كل المحطات، كما أن رياح الديمقراطية وحقوق الإنسان والتماهي مع مطلوبات المنظمات الدولية أصبحت في حد ذاتها مقياسا لحركة التقدم والرقي، وأصبحت مطلوبات واستحقاقات لا يمكن النكوص عنها، أو المزايدة عليها.

ولذلك فإن قوام الملك والسلطة والسلامة الداخلية لا يمكن أن يقوم، ويتمكن إلا بالتمكين لهذه الركائز المرتبطة بالمواثيق الدولية، ومنظومة القيم الإسلامية، وحقوق الإنسان وسيادة القانون، والتداول السلمي السلطة، والاعتراف بخصوصيات التعدد والتنوع في إطار دولة القانون والمنافسة الحرة، والاقتسام العادل للسلطة والثروة وفق معايير وموازين صالحة وعادلة. وهذا هو الترياق الوحيد الذي يمكن أن يجنب الدولة القومية المعاصرة من الانفلات والثورات وعدم الاستقرار، حيث لا بديل لحكم الشوري وسيادة القانون.

وما نراه بين أيدينا في العوالم الإسلامية والإفريقية والعربية من خروج على الدولة وسفك الدماء والحروب الأهلية، مرده إلى الافتقار إلى مطلوبات العدالة والحرية والأصالة.

ومما يسهل مهمة التدخل الخارجي والعدوان الخارجي هشاشة الدولة القومية القائمة على الاستبداد، وعدم الاعتراف بالآخر، وعدم الانتباه لمطلوبات الشارع العام،

إذن واحدة من السبل للحفاظ على السيادة الوطنية، وتقوية المساندة الداخلية التفاف الجماعة الوطنية، وتمسكها بالمبادئ، والأطروحات السابقة .

خارطة النزاعات المسلحة فى منطقة الساحل والصحراء :

تحتضن خارطة منطقة الساحل والصحراء، وهى بتوصيف بسيط المنطقة الأفريقية الواقعة شمال خط الإستواء حوالي 32 دولة وتعانى غالبيتها العظمى– إن لم تكن كلها – من مخاطر الحروب والنزاعات المسلحة[5]، وذلك في حالتين:

الحالة الأولي : الدول التى تعانى من النزاعات والحروب الأهلية الداخلية:

وهنا تظهر فى الخارطة الحروب والنزاعات الأهلية في الصومال وإثيوبيا، والسودان، وجنوب السودان، وإفريقيا الوسطي، وليبيا، ومالي، ونيجيريا، وليبيريا، وساحل العاج وسيراليون. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه حتى تلك الدول التي قد انتهت فيها الحرب الأهلية أو خفت صوتها نجدها قد تركت آثارا بأبعاد أمنية وعسكرية وسياسية، ويعاد إنتاج آثارها بطرق مختلفة[6].

الحالة الثانية : الدول التي تعاني من النزاعات والحروب الإقليمية:

وهي تلك الحروب والنزاعات التي تحدث بين دولتين أو أكثر من دول منطقة الساحل والصحراء، وقد اتسعت خارطة المنطقة لحوالي أكثر من 7 نزاعات إقليمية، مما يجعلها من أكثر بؤر النزاع خطورة على الأقل في الخارطة الإفريقية. ونجد أن خارطتها تمتد ابتداء من الشرق لتشمل النزاع الكيني الصومالي حول إقليم شمال شرق كينيا NFD، والنزاع الإثيوبي الصومالي حول إقليم الأوقادين، والنزاع الإثيوبي السوداني عبر مناطق الفشقة وأم بريقع وقطاع البارو، والنزاع الإريتري الجيبوتي حول منطقة دوميرة، والنزاع السوداني المصري حول منطقتي حلايب وشلاتين ونتوء وادي حلفا، ونزاع السودان ودولة جنوب السودان حول خمسة مناطق حدودية أشهرها منطقة أبيي، والنزاع المغربي مع جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية[7].

أسباب انتشار النزاعات في دول الساحل والصحراء :

الأسباب السياسية : يلاحظ من خلال خارطة النزاعات بنوعيها الداخلية والإقليمية المنتشرة في دول تجمع الساحل والصحراء أنها حوت أغلب الأسباب المؤدية إلى حدوث النزاعات المسلحة في هذه المنطقة. وعليه يمكن تناول أهم وأخطر الأسباب السياسية المؤدية لهذه النزاعات:

1 – مشكلات الأنظمة الحاكمة (الدولة العميقة، والدولة الفاشلة).

2- المعارضات السياسية والعسكرية المسلحة.

3- أزمة الهوية وإشكالية بناء الدولة.

4- مشكلات التدخل الإقليمي والدولي.

الأسباب الاقتصادية: وهى أسباب مرتبطة بالصراع حول الموارد الطبيعية، وتدور حول الموارد المعدنية والطاقة والزراعية والرعوية وغيرها.

الأسباب الأمنية والعسكرية: وذلك مثل انتشار السلاح، ونشاط المعارضة، والحركات المسلحة، وتفكك الدولة (الدولة الفاشلة أو الدول غير المستقرة)، والعمالة، والارتزاق السياسي، والعسكري وغيره.

الظواهر الناتجة من النزاعات فى إقليم االساحل والصحراء المؤثرة على الأمن الإقليمى:

أدت عملية انتشار النزاعات المسلحة إلى إنتاج العديد من الظواهر الخطيرة، والتي أصبحت تشكل مهددات مستمرة، ومتأصلة للأمن الإقليمى على طول دول منطقة الساحل والصحراء. ويلاحظ أنها عملية متداخلة العوامل والنتائج والتأثيرات، ولكن تأتى فى مقدمتها مثلث الإثنية والحركات المسلحة والتدخلات الإقليمية والدولية، والذي تتحرك زواياه في إطار عمليات المصالح المتشابكة والمعقدة.

ولعل هذه الظواهر تتعدد، وتتنوع، وتتوالد بدرجات، ومستويات، ومراحل تختلف من منطقة لأخرى فى دول لإقليم الساحل والصحراء، وقياساً عليه يمكن الإشارة إلى بعض هذه الظواهر، ولعل أبرزها وأكبرها تأثيراً على الأمن الإقليمى هى:

ظاهرة تجييش وعسكرة الإثنية في دول الساحل والصحراء المؤثرة في الأمن الإقليمي:

توضح وتؤكد خارطة النزاعات الحدودية المسلحة المتفجرة على طول خطوط الأشرطة الحدودية لدول الساحل والصحراء المؤثرة في كل دول المنطقة، وتكمن الخطورة بأن هناك إثنيات (قبائل،وعشائر،وقوميات) ارتبطت تماما، وتلازمت كليا مع الحركات المسلحة. وقد حدثت لها عملية تحول عسكري، وتكييف هيكلي كامل في ممارسة وامتهان واحتراف العمل العسكري ونشاطاته المختلفة من ممارسة القتال أو العمل الأمني والاستخباري وتجارة وبيع الأسلحة و النشاطات الأخرى المرتبطة بالنزاعات كتجنيد الأطفال وأعمال القرصنة البرية والنهب المسلح على طول امتدادات السواحل والصحاري الممتدة التى تتميز بها المنطقة وذلك نتيجة[8] للآتي:

أ. إن هذه الإثنيات تموضعت وانتشرت في بيئة موصوفة بطول أمد النزاعات المسلحة المفتوحة.

ب. تأثير هذه الإثنيات الحدودية موجود أيضاً في بيئة حدودية أخذت تعمل باستمرار باستقلال الروابط العرقية في ممارسة وامتهان العمل العسكري ونشاطاتها خاصة تجارة السلاح وتجنيد الأطفال مستفيدة من خصوصية التداخل العرقي والتجوال الحدودي الذي تتميز به كل حدود دول الساحل والصحراء.

ج. ارتباط الإثنيات بعمل عسكري غير مشروع، وفى هذا الوضع تكون الإثنيات (العرقيات) مستفيدة من الارتباط مع الحركات المسلحة فى خلق وإنتاج أوضاع اقتصادية تظهر في الآتي:

(1) تنفرد القيادات العسكرية بالاستفادة من تسييس العمل العسكري والتحول إلى ما يمكن تسميته " لوردات الحرب "، حيث تكون هى المتحكمة فى عمليات إدارة العلاقات الأمنية والعسكرية والتصرف في الأموال. وتظهر خطورة عمليات المتاجرة فى ظل العمل العسكري المسلح فى خلق شبكة علاقات عسكرية خاصة عند ارتباط قيادة الحركات المسلحة بأطراف أجنبية داعمة و من ثم تكون مستفيدة من استمرار الحرب . ولعل هذا الوضع وهذا النوع من الحرب له إشكالياته المتمثلة في :

(2) خلق فوارق طبقية فى منظومة المجموعات الإثنية، حيث تظهر لوردات الحرب الغنية، وطبقة الجنود المقاتلين غير المستفدين من عائدات الحرب، مما يزيد الغبن وسط هؤلاء. وقد يعملون على إنتاج صراع بشكل آخر فيما يعرف بظاهرة الانشقاقات والتمرد على القيادات والتمازج فى هذا السياق كثيرة مثل ما يحدث لإثنيات حركات دارفور، والحركة الشعبية لتحرير السودان فى دولة جنوب السودان، وكذلك قطاع الشمال فى منطقتى جنوب كردفان والنيل الأزرق ،وحركات تحرير إريتريا وحركات إثيوبيا المسلحة كالأورمو والتقراى والعفر والصوماليين، وبنى شنقول، وقامبيلا والحركات المسلحة في الصومال وحركة تحرير الأزواد في مالي[9].

يعمل اقتصاد الحرب على زيادة رقعة الاقتصاد الهامشي الذي يكون خارج منظومة اقتصاد الدولة، وظهور أنماط اقتصادية غير شرعية مثل تجارة السلاح وترويج وتجارة المخدرات وتجارة تهريب البشر وتجارة تهريب السلع المعيشية وتجارة تهريب سلع نقدية؛ مما يؤدى إلى خلق مشكلات سياسية وأمنية تضر بدول إقليم الساحل والصحراء.

ظاهرة اقتصاديات الحرب وأسواق السلاح فى بعض دول الساحل والصحراء:

يظهر من خلال الملاحظة والمتابعة الدقيقة أن ارتباط الإثنيات (قبائل وقوميات وعشائر) بالحركات المسلحة خلق أسواقاً رائجة وكبيرة لبيع الأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها وماركاتها فى منطقة الساحل والصحراء، والتى ارتبطت وانتشرت غالباً فيما يمكن أن نسميه أسواق السلاح البرية بالمدن والقرى التى تقع فى المحيطات الحدودية، أو داخل التخوم الحدودية والتي تكون دائماً فى أراضي الإثنيات، والتي تحتضن الحركات المسلحة المرتبطة باسمها وأهدافها.

ولعل ظاهرة أسواق الأسلحة واحدة من أكبر وأخطر الظواهر التى تعبر عن نوعية الوسائل والأساليب لأنماط العلاقات التفاعلية بين الإثنيات والحركات المسلحة المتمثلة فى الدعم بتهيئة مسرح العمليات (الأرض) وإعداد المقاتلين (الدعم البشرى) والأقلمة والتدويل.

بالنظر لخارطة أسواق الأسلحة المنتشرة فى بدول إقليم الساحل والصحراء، والتي تكشف عن جملة من الاستنتاجات المهمة ، لعل أهمها :-

1 – تؤكد الملاحظة من الجدول أدناه كثافة أسواق الأسلحة وإنتشارها على طول الأشرطة الحدودية بدول إقليم الساحل والصحراء؛ مما يشير بوضوح إلى ضعف عمليات المراقبة الحدودية، وغياب سيطرة السلطات الحكومية لدول الإقليم؛ الأمر الذي نتج عنه حدود صورية فى المقام الاول. وهذا ينعكس بدوره على الأمن الحدودي، ومن ثم الأمن الإقليمي، وامتداداته وانفتاحاته على الأقاليم المجاورة والشرق الأوسط ومناطق مثل أمن إقليم البحيرات و الأمن الإقليمى لدول الساحل والصحراء.

2- إحدى الملاحظات المهمة فى هذا الإطار لاموسمية أسواق الأسلحة بالإقليم، بمعنى آخر استمرارية هذه الأسواق على مدار العام، وعدم ارتباطه بأحداث معينة، وفى حالتي السلم والحرب، غير أن تغذيتها وفاعليتها وارتفاع معدلات قوتها

التسويقية فى حالتى العرض والطلب، تتم دائماً بتجدد النزاعات واستحداث نزاعات جديدة أخرى، كحالة الصراع المتجددة للنزاع الإثيوبى الصومالي، والإثيوبي الإريتري ،والصومالي الكيني، والسوداني مع دولة جنوب السودان، ونزاعات التماس الحدودية كحروب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، والنزاع في شمال أوغندا.

الجدير بالملاحظة دخول فواعل نفعيين(براجماتين) من غير أطراف النزاع كنشطاء فى اسواق الأسلحة بيعاً وشراءاً، و هى عناصر قد تكون من داخل أو خارج الإقليم، مما يفاقم ويزيد من كبر حجم عمليات أسواق الأسلحة، إما بزيادة انتشارها الجغرافي الأفقي، أو بانتشارها رأسياً بزيادة حجم ونوعية الأسواق، كما فى حالة زيادة عدد أسواق الأسلحة فى حدود السودان الغربية، خاصة بعد أحداث انهيار نظام القذافى، وفى تصاعد النزاع مع دولة الجنوب بعد الانفصال، وأيضاً في الحالة الصومالية بعد توالي التدخلات الإثيوبية والكينية واليوغندية فى النزاع الصومالي، والتي جعلت من مقديشيو واحدة من أكبر أسواق السلاح فى منطقة الساحل والصحراء. وهذه مسألة مرتبطة بأزمات أخرى كمشكلات القرصنة كمهدد لأمن البحر الأحمر والمحيط الهندي، كما أعقاب انهيار نظام القذافى ودخول ليبيا فى حالة فوضى سياسية وأمنية، وكذلك بعد اندلاع النزاع المالي فى منطقة الأزواد؛ أدى إلى انتشار أسواق السلاح على طول إقليم السلحل والصحراء شمالاً وجنوباً . [10].

نماذج من أسواق السلاح المرتبطة بالأنشطة الأمنية والعسكرية والسياسية المؤثرة في قضايا الأمن والجوار فى دول منطقة الساحل والصحراء

سوق الصادرات (العرض)	سوق الواردات (الطلب)	الإثنيات الناشطة فى سوق العرض	الإثنيات الناشطة فى سوق الطلب	الحركات المسلحة المستفيدة	أسواق الأسلحة (مدن – قرى)
(أ)	(ب)	(جـ)	(د)	(هـ)	(و)
كينيا _إثيوبيا إريتريا_اليمن	الصومال	إثنيات متعددة	ديقل ميرفلى(هوية)– أوغاديين	حركة شباب المجاهدين الصوماليين	يسمى سوق السلاح (عرتوجتى) CirToogte مقديشو – هرجسيا
ليبيا	السودان	الزغاوة – القرعان – بعض قبائل الأبالة العربية	قمر – فور – قبائل عربية –	حركات دارفور المسلحة (حركة العدل والمساواة – حركة تحرير دارفور)	الطينة – كلبس
تشاد	السودان	الزغاوة – القرعان – البديات – المعالية –بعض قبائل الأبالة	الفور – المساليت – المسيرية جبل – التامة – البرقو – أودينغا – الميدوب	حركات دارفور المسلحة (حركة العدل والمساواة – حركة تحرير دارفور)	الجنينة – فور برنغا – الفاشر – الضعين –بليل (غرب نيالا) – أم دخن – كلبس – الطينة

	العربية–				
إفريقيا الوسطى	السودان	تعايشة – سلامات	قبائل عربية (أبالة – بقارة خاصة الرزيقات)	حركات دارفور المسلحة (حركة العدل والمساواة – حركة تحرير دارفور)	أم دافوق
دولة جنوب السودان	الكونغو	الزاندى	امبورورو	الحركة الشعبية لتحرير السودان	دولة جنوب السودان (أيزو، موربو) دولة الكونغو (واتسو، اريوارا، ايزيرو، قاعدة كنجيزى)، نابيا باى(يقع سوق نابيا باى فى المنطقة الحدودية بين الكونغو والسودان)
أوغندا	دولة جنوب السودان	ديدينغا – لاتوكا – توبوسا		الحركة الشعبية لتحرير السودان – جيش الرب	كبويتا
دولة جنوب السودان	السودان	الهبانية	قبائل جبال النوبة – قبائل جنوب دارفور	حركات دارفور المسلحة – الحركة الشعبية لتحرير السودان(قطاع	سماحة (سفاهة)

				الشمال– جنوب كردفان)	
إريتريا	السودان	إثنيات وحركات جبهة التحرير الإريترية	قبائل البجا – الرشايدة	جبهة الشرق وتحالف المعارضة السودانية	مستورة غرب مدينة كسلا السودانية
	الصومال				هرجيسا

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاستفادة من معلومات وزارة الخارجية وهيئة الاستخبارات العسكرية.

يظهر من خلال الملاحظة والمتابعة الدقيقة أن ارتباط الإثنيات (قبائل وقوميات وعشائر) بالحركات المسلحة خلق أسواقاً رائجة وكبيرة لبيع الأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها وماركاتها في بعض مناطق النزاعات في المحيط السوداني لدول تجمع الساحل والصحراء، والتي ارتبطت وانتشرت غالباً فيما يمكن أن نسميه أسواق السلاح البرية بالمدن والقرى، التي تقع في المحيطات الحدودية أو داخل التخوم الحدودية والتي تكون دائماً في أراضى الإثنيات، والتي تحتضن الحركات المسلحة المرتبطة باسمها وأهدافها .

لعل ظاهرة أسواق الأسلحة واحدة من أكبر وأخطر الظواهر التي تعبر عن نوعية الوسائل والأساليب لأنماط العلاقات التفاعلية بين الإثنيات والحركات المسلحة المتمثلة في الدعم بتهيئة مسرح العمليات (الأرض) وإعداد المقاتلين (الدعم البشرى) والأقلمة والتدويل.

بالنظر لخارطة أسواق الأسلحة المنتشرة فى دول منطقة إقليم الساحل والصحراء والموضحة فى الجدول أدناه ، والتي تكشف عن جملة من الاستنتاجات المهمة :-

تؤكد الملاحظة أعلاه كثافة أسواق الأسلحة وانتشارها على طول الأشرطة الحدودية لدول منطقة الساحل والصحراء،مما يشير بوضوح إلى ضعف عمليات المراقبة الحدودية، وغياب سيطرة السلطات الحكومية لدول الإقليم؛ الأمر الذي نتج عنه وجود صوري في المقام الأول، وهذا ينعكس بدوره على الأمن الحدودى ومن ثم الأمن الإقلمى فى الساحل والصحراء و إمتدادته وإنفتاحاته على الأقاليم المجاورة كأمن البحر الأحمر المرتبط بالخليج العربى والشرق الأوسط ومناطق مثل أمن إقليم البحيرات و الأمن الإقليمى لدول الساحل والصحراء.

إحدى الملاحظات المهمة فى هذا الإطار هى إستمرارية هذه الإسواق على مدار العام وعدم إرتباطه بأحداث معينة وفى حالتى السلم والحرب غير أن تغذيتها وفاعليتها وإرتفاع معدلات قوتها التسويقية فى حالتى العرض والطلب تتم دائماً بتجدد النزاعات وإستحداث نزاعات جديدة أخرى كحالة الصراع المتجددة للنزاع الإثيوبى الصومالى والإثيوبى الإريترى والصومالى الكينى والسودان مع دولة جنوب السودان ونزاعات التماس الحدودية كحروب دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق والنزاع فى شمال أوغندا[11].

الجدير بالملاحظة دخول فواعل نفعيين(براجماتين) من غير أطراف النزاع كنشطاء في أسواق الأسلحة بيعاً وشراءً، وهى عناصر قد تكون من داخل أو خارج الإقليم، مما يفاقم ويزيد من كبر حجم عمليات أسواق الأسلحة إما بزيادة انتشارها الجغرافي الأفقي، أو انتشارها رأسياً بزيادة حجم ونوعية الأسواق كما فـى حالة زيادة عدد أسواق الأسلحة في حدود السودان الغربية خاصة بعد أحداث انهيار نظام القذافى وفى تصاعد االنزاع مع دولة الجنوب بعد الانفصال، وأيضاً في الحالة الصومالية بعد توالى التدخلات الإثيوبية والكينية واليوغندية فى النزاع الصومالي والتى جعلت من مقديشيو واحدة من أكبر أسواق السلاح في منطقة القرن الإفريقي وهذه مسألة مرتبطة بأزمات أخرى كمشكلات القرصنة كمهدد لأمن البحر الأحمر والمحيط

الهندي والإتجار بالبشر والتى تمثل فى بعض دول منطقة الساحل والصحراء كدول معبر ودول تصدير أو تهريب براً وبحراً ، مثل الصومال، إثيوبيا، إريتريا، السودان، تشاد، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، مصر وغيرها [12].

ظاهرة تنامى تقديم الولاء القبلى على الولاء الوطنى أو القومى:

أظهرت الملاحظة في أغلب الدول التى تعانى من النزاعات والحروب الأهلية أن الحركات المسلحة تتشكل فى أغلبها من قوى عسكرية قبلية، ولعل ذلك يؤكد نتيجة مهمة، وهى قوة ارتباط الحركات المسلحة بالتجنيد والمساندة والدعم القبلي، التي تتحول وتتشكل فى كثير من الأحيان لتأخذ طابع المليشيات أو الكتائب أو العصابات القبلية المسلحة، ونسبة لأن أغلب النزاعات المسلحة فى دول منطقة الساحل والصحراء توصف بأنها متأصلة ومتجذرة وحلقية، ولعل ذلك يقود إلى قوة النحت القبلي مقابل الانتماء القومي والوطني، حيث أصبح الدفاع والمطالبة عن الحقوق والمكتسبات القبلية ضد الحكومات المركزية مقدم على المطالب والاحتجاجات في إطار وطني.

ويلاحظ أنه في كثير من النزاعات المنتشرة فى دول الساحل والصحراء، أخذت ظاهرة قبلنة الولاءات القومية والاهتمام بالشؤون القبلية في كافة أبعادها السياسية والاجتماعية واللغوية والأمنية العسكرية والاقتصادية في إطار منفصل عن سلطة المركز خاصة القبائل الحدودية؛ الأمر الذي يؤدى إلى نتائج خطيرة، وهي تناقص وانحسار الولاء الوطني والقومي في الأطراف عنه فى المركز، وهو فى الغالب الذى أدى إلى إنتاج ما يسمى صراع الهامش والمركز. وتأسيساً على ذلك نجد أن هذه الظاهرة بدأت تأخذ مكانها فى كثير من دول الساحل والصحراء، ولكنها تظهر بصورة واضحة فى الصومال وليبيا والسودان وتشاد ونيجريا ومالي[13].

ولعل أوضح الاختبارات التي تؤكد ضعف الولاءات والانتماءات القومية /الوطنية مقابل القبلية– هو شيوع ظاهرة الانفصال والتمرد، والتي تعني في أقل

وأبسط مظاهرها الخروج عن الدولة الوطنية وتكوين أوطان هوية جديدة ؛ الأمر الذي يترتب عليه تغير فى الجغرافيا السياسية والتوازانات الإقليمية، وفى ذات الوقت إنتاج مهددات أمنية جسيمة على الإقليم ككل.

مهددات النزاعات في تجمع دول الساحل والصحراء

يلاحظ أن نفس العوامل والمحاولات والبيئات التي تولد وتنتشر فيها أسباب النزاعات– هي نفسها التي تتخلق وتتشكل فيها المهددات الناتجة عن هذه النزاعات. وعليه نجد أن العوامل التي تمثل مهددات الأمن الوطني السوداني خاصة، والأمن الإقليمي بصفة عامة، ربما تتطابق تماماً مع أسباب النزاعات. وعليه أيضاً يمكن حصر هذه المهددات في عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية عسكرية.

تتميز العلاقة بين النزاعات والمهددات بدوال علاقة تدل على الترابط الوثيق بينهما في كافة الأحوال، فإذا كانت دالة علاقة طردية بين أسباب النزاعات ومهدداتها، بمعنى أنه بقدر تأثير أو درجة أو نوع النزاعات أو أسبابها– تكون أيضاً تأثير ودرجة ونوع المهددات. ولعل هذه العلاقة الطردية تؤكد أن هناك شكلاً آخر للعلاقة بين أسباب وحدوث النزاعات سابقة لحدوث المهددات، بمعنى أنه إذا لم تتوفر أسباب النزاعات، والتي تؤدي إلى حدوث النزاعات– ينتفي وجود مهددات، ويمكن تناولها بسبب طبيعة العوامل والمهددات على النحو التالي:

أ. **المهددات السياسية :**

(1) ظهر بوضوح أن كل النزاعات المنتشرة على خارطة تجمع دول الساحل والصحراء تؤدي إلى حدوث أغلب، إن لم يكن كل المهددات السياسية، التي يمكن أن يحدثها أي نزاع سياسي أو عسكري، وربما يمكن إجمال هذه المهددات السياسية على الرغم من كثرتها في الآتي:

(أ) عدم الاستقرار السياسي في البيئة الداخلية والإقليمية لتجمع دول الساحل والصحراء.

(ب) انتشار ظاهرة الانقلابات العسكرية.

(جـ) تغيير النظم السياسية.

(د) انتشار ظواهر التجزئة والتقسيم في دول تجمع الساحل والصحراء.

(هـ) ضعف الوحدة الوطنية والتعايش والاندماج القومي.

(و) مواجهة خطر المقاطعة السياسية (العقوبات السياسية في المجتمع الدولي).

(ز) الأجندة الخفية للمنظمات الأجنبية .

(2) باستقراء إجمالي لبعض الحالات النزاعية، التي يمكن أن تمثل نماذج واضحة تشرح أبعاد المهددات السابقة- نجد أن التهديد الناتج من عدم الاستقرار السياسي في البيئة الداخلية والإقليمية لدول (س ص) ظاهرة بكل وضوح في الغالبية العظمى لدول التجمع بنسب ودرجات متفاوتة ، ولكن أخطرها ما هو حاصل في كل من الصومال إرتريا والسودان ومصر وليبيا وإفريقيا الوسطي ومالي ونيجيريا . أما ما يعكس حالة الانقلابات العسكرية كمصدر الحالة المصرية بانقلاب المشير عبد الفتاح السياسي على الرئيس محمد مرسي، والانقلاب العسكري في موريتانيا بقيادة محمد ولد عبد العزيز على الرئيس معاوية ولد سيدي الطائع ، وكذلك الحالة القلقة لانقلابين في فترة وجيزة في إفريقيا الوسطى، وذلك بانقلاب ميشل جودتيا على الرئيس فرانسو بوزوزيه، ثم إزاحته بطريقة شبه انقلابية واستلام السلطة بدعم عسكري فرنسي وتسليم السلطة للرئيس كارترين ساما بانزا. والحالة الليبية التي تنذر بقرب انقلاب عسكري يقوده اللواء المتقاعد خليفة حفتر بمباركة ودعم سياسي وعسكري إقليمي ودولي[14].

(3) تؤدي عمليات التهديد الناتجة من عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية سالفة الذكر إلى حدوث مصدر آخر، هو شيوع ظاهرة تغيير النظم السياسية، وهى سمة الدول غير المستقرة في دول التجمع كالحالة الصومالية والمصرية والليبية، كما نجد من المهددات- حدوث عمليات بالغة الخطورة متمثلة في ظاهرة التجزئة والتقسيم في بعض دول المنطقة بالصومال والسودان ومالي، وربما إفريقيا الوسطى والمغرب، ولعل ذلك يقود إلى إنتاج مهدد سياسي يكاد ينتظم أغلب دول تجمع الساحل والصحراء، وهو ضعف الاندماج والتعايش الوطني. ويظهر أن جملة المهددات السياسية السابقة تؤدي إلى تشكيل مهدد جديد عانت منه بعض دول الساحل والصحراء، وهو مهدد المقاطعة السياسية الإقليمية والدولية (العقوبات السياسية). وأبرز نماذج ذلك السودان والصومال وإرتريا وليبيا. وأخيراً نجد أن النزاعات قد أدت إلى وجود مهدد عانت منه كل الدول، التي تم تدويل نزاعاتها، وهو مهدد دخول وانتشار المنظمات الأجنبية بأجندة سياسية خفية تتكامل وتتداخل أدوارها مع بقية المهددات السياسية الأخرى[15].

ب. **المهددات الاقتصادية:**

(1) أدت النزاعات الداخلية والإقليمية المنتشرة بمنطقة تجمع دول الساحل والصحراء إلى خلق كثير من المهددات الاقتصادية، التي أحدثت تأثيرات سلبية واضحة على الأوضاع الاقتصادية لدول التجمع. ويمكن حصرها إجمالاً من غير تفصيل في الآتي:

(أ) انتشار ظاهرتي العطالة والبطالة.

(ب) إهدار الموارد الطبيعية والبشرية وضعف تدفق الإنتاج.

(ج) فرض الحصار الاقتصادي (العقوبات الاقتصادية).

(د) ضعف أو توقف التنمية.

(هـ) شيوع ظاهرة اقتصاديات الحرب.

(2) بالنظر إلى المهددات الاقتصادية أعلاه يلاحظ أنها جميعاً، وبلا استثناء موجودة في كل دول منطقة تجمع الساحل والصحراء، التي تعاني من عملية النزاعات السياسية والعسكرية المسلحة. وعليه يمكن الإشارة للنماذج القوية التي تعكس تلك المهددات الاقتصادية، مثل حالة السودان والصومال وإرتريا وإفريقيا الوسطى وليبيا ومالي ونيجيريا.

ج. المهددات الاجتماعية والثقافية.

(1) قادت النزاعات المنتشرة في تجمع دول الساحل والصحراء إلى تشكيل مهددات اجتماعية وثقافية أدت إلى حدوث تهديدات في التركيبة الاجتماعية والبيئة الثقافي لسكان دول التجمع، يمكن حصرها في الآتي:

(أ) تفكك النسيج الاجتماعي.

(ب) شيوع وانتشار ثقافة الحرب والنزاع .

(جـ) تدهور وضعف التعليم في كافة مراحله ومستوياته.

(د) تدخل منظمات بأهداف دينية وأيديولوجية ومذهبية تحت مظلة العمل الإنساني.

(هـ) انتشار ظواهر التعامل مع المخدرات وأسواقها وأماكن تعاطيها [16].

(2) تؤكد الملاحظات من خلال معايشة ومتابعة بعض النزاعات في دول هذه المنطقة أن أغلب– إن لم يكن كل– هذه المهددات الاجتماعية والثقافية موجودة في نزاعات دول التجمع.

د. المهددات الأمنية والعسكرية.

(1) تعمل النزاعات في كافة مستوياتها، ومراحلها، وبكل درجاتها على إحداث العديد من المهددات الأمنية والعسكرية. والجدير بالإشارة هنا أن كل المهددات أعلاه في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية– ترتبط بدرجة أو

أخرى وتصب في المهددات العسكرية والأمنية، ولكن يمكن الإشارة هنا إلى أهم المهددات العسكرية والأمنية لكثرتها وشيوعها بسبب النزاعات في دول الساحل والصحراء على النحو التالي:

(أ) توسيع نطاق النزاع والحرب وصعوبة السيطرة عليه.

(ب) تنامي ظاهرة تجييش وعسكرة مجتمعات المناطق التي تنتشر فيها النزاعات.

(جـ) وجود أجندة أمنية للمنظمات الأجنبية العاملة في مناطق النزاع .

(د) التدخل العسكري الأجنبي في عدد من مناطق النزاعات القوية التي تم تدويلها.

(هـ) التهديدات الناتجة من كثرة مخلفات النزاعات (الحرب) مثل بقايا الألغام والسلاح والمتفجرات وغيرها.

(2) من المهم الإشارة إلى أن كل المهددات أعلاه تتولد ويتفرع منها عدد من المهددات الفرعية، لأن ما تم عرضه جاء بصورة مجملة، كما أن المهددات أعلاه تعمل بصورة متداخلة المحركات (الديناميات)، الأمر الذي يعمل على توسيع دائرة نطاق المهددات وتدويله[17].

نتائـج البحـث:

وتأسيسا على ما سبق من عرض وتحليل لعلاقة القبلية بالحركات والنزاعات وأبعاد تأثيرها على الأمن الإقليمي لدول منطقة الساحل والصحراء الإفريقية خلصت الدراسة إلي عدد من النتائج، لعل أهمها:

- سوء وتدهور أوضاع البيئة الإستراتيجية المحلية في أغلب دول منطقة الساحل والصحراء- ساعد على تهيئة الفرص لدخول مؤثرات البيئة الإستراتيجية الإقليمية والدولية، كعوامل مساعدة مكنتها من استغلال وتوظيف كل ظروف البيئة الإستراتيجية المحلية لهذه الدول باستهداف وإلحاق الضرر بأمنها، ومن ثم الأمن القومي الإقليمي للمنطقة.

- لاحظ تزايد وانفجار النزاعات الإقليمية في مناطق متعددة داخل دول الساحل والصحراء، وبذلك يعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى انتشار واستمرار المهددات في المنطقة. وقد انعكست تأثيراتها على الأمن القومي الإقليمي للمنطقة والأقاليم المجاورة
- التغيرات والتحولات الكبرى لدول الساحل والصحراء، مثل النزاعات الكبيرة والثورات وتغيير النظم السياسية خاصة التغيير المفاجئ وموجات الجفاف والتصحر وحالات الفقر والتدهور الاقتصادي- كل ذلك يصعب من عملية المتابعة والرصد ووضع التحوطات اللازمة لدرء آثارها الكارثية على دول منطقة الساحل والصحراء؛ مما أدى إلى انعكاس تأثيراتها سلباً على أمن هذه الدول بصفة خاصة والأمن الإقليمي بصورة عامة.
- كشفت الدراسة عن قلة وجود آليات كافية في دول الساحل والصحراء لاحتواء وتسوية النزاعات عدا الميثاق الأمني لتجمع دول الصحراء والساحل(س- ص)، وأن الاتحاد الإفريقي هو الجهة الوحيدة التي تقوم بذلك، مع تأكيد كل الملاحظات والمؤشرات أنه غير قادر على ذلك.
- وضح أن الموارد في دول تجمع الساحل والصحراء كانت واحدة من أقوى الأسباب في نشوب كثير من النزاعات المسلحة وخلق مهددات أمنية محلية بالنسبة لدول هذه المنطقة.
- ظهر أن النزاعات خاصة المسلحة، في دول الساحل والصحراء- أنها من نوع النزاعات المتأصلة المتجذرة والحلقية، كما اتسمت بكثرة تقاطع المصالح، وهذا أدى إلى وجود صعوبات بالغة إلى احتوائها وتسويتها ووضع نهاية لها؛ الأمر الذي وضع الأمن الإقليمي في المنطقة في حالة أزمة دائمة .
- وضح أن التغيرات والتحولات الكبرى التي حدثت في البيئة الإستراتيجية المحلية في أغلب دول منطقة الساحل والصحراء، خاصة دول الثورات (ليبيا

ومصر وتونس)، ودول الحالات الانفصالية (السودان وإثيوبيا والصومال)؛ أدى إلى تفاقم هذه النزاعات وعدم القدرة على احتوائها وتسويتها ، مما زاد مهددات الأمن القومي الإقليمي لمنطقة الساحل والصحراء.

- إن المنطقة المحورية بالإقليم هي منطقة الصحراء التي تقع جنوب الساحل الشمالي، وتعد منطقة تصادم بين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، وعلى وجه الخصوص فرنسا ذات النفوذ القوي في المنطقة الغربية والوسطى من دول الساحل والصحراء، مما يحدث تضارباً نتيجة للضغوط الخارجية مع القرارات، التي تصدر من دول المنطقة وتجمعاتها الإقليمية.
- ثبت بأن الحاجة لاختيار حزمة من مشروعات التعاون الاقتصادي، وذلك بالاستفادة من الثروات والموارد بكل دولة من دول الساحل والصحراء، وذلك في خلق تبادل على أساس من التخصص وذلك في إطار التعاون الاقتصادي في خلق تجمع اقتصادي قوي ينافس التجمعات الاقتصادية الأخرى في القارة الإفريقية، وخدمة دوله، والتي تعاني من العديد من المشكلات.
- التنوع الثقافي والعرقي في معظم دول المنطقة– قاد في أغلب الأحيان إلى نزاعات حادة في معظم دول الساحل والصحراء، وذلك تبعاً للسياسات الاستعمارية، ثم لاحقاً تبنتها الدول والجماعات المسيطرة حيث أصبحت العرقية ذات أهمية كبيرة في الصراعات الإثنية.
- فشل الدولة الوطنية في تحقيق التنمية المتوازنة وغرق معظم دول الساحل والصحراء في الديون، وبالتالي تقلص الدور الاجتماعي، وضعفت هيمنة المركز على الأطراف، مما تسبب في وجود صعوبات في البناء للدولة ، والذي قاد إلى النزاعات العرقية (الإثنية).

- كشفت الدراسة أن هناك تصاعدت لظاهرة تنامي تقديم الولاء القبلي على الولاء الوطنى أو القومي خاصة في مناطق القبائل الحدودية وأن لك مرتبطاً بالنزاعات المسلحة، ويؤثر ذلك بصورة سالبة على الأمن القومى والإقليمى.

توصيات الورقة البحثية :-

تنبى توصيات الورقة على حتمية التفكير فى إيجاد حلول عملية قابلة للتنفيذ لحل وفك ارتباط العلاقة بين القبيليات والإثنيات (العرقيات) والحركات المسلحة فى منطقة الساحل والصحراء للتقليل من مهددات الأمن الزطني القومي والإقليمي، والتي منها:

1- الضرورة الملحة للدراسة الميدانية لكل حدود هذه الدول لدراسة كل الفواعل والمتغييرات التى تنتج هذه الظواهر وتعمل على تفاقمها، حيث أن دراسة علاقة الإثنيات الحدودية بالعمل المسلح تمكن من فهم ودراسة الظواهر التالية :

- المشاريع البحثية المتخصصة و المتعمقة فى دراسة الإثنيات الفاعلة فى الصراع فى الإقليم.
- مشروع دراسة أسواق السلاح لدول منطقة الساحل والصحراء، مثل تلك التى تنتشر على الحدود .
- مشروع دراسة اقتصاديات الحرب في منطقة الساحل والصحراء، حيث أصبحت المنطقة كلها متحولة لهذا الاتجاه.
- مشروع دراسة عسكرة وتجييش الإثنيات، وهو مشروع يعنى بالتفكير العملي التطبيقي لدراسة ظاهرة تحول المجتمعات الإثنية (العرقية) كلية إلى مجتمعات عسكرية؛ الأمر الذي يهدد وجود مجتمعات مدنية فى كثير من مناطق الحدود وأيضاً فى الداخل، وهذه سمة بارزة فى كل دول الساحل والصحراء.

2- ضرورة تطبيق وتنفيد وتفعيل الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بأمن الحدود.

3- تفعيل برامج (DDR) التابع الأمم المتحدة، وهى تشير إلى عمليات نزع السلاح والتسريح لنزع وإعادة الدمج للمقاتلين الذين كانوا مشاركين فى الحروب الأهلية، خاصة بعد اتفاقيات السلام. والمعلوم أن هؤلاء المقاتلين قد يشكلون مصدر تهديد أمنى وسياسي لدولهم إذا ما لم تتم إعادة إدماجهم بشكل تام، ومرضى في مجتمعاتهم من جديد، وهو ما يجب تطبيقه فى دول الصراع فى الإقليم.

4- ضرورة النظر إلى الهندسة السكانية للإثنيات الحدودية، وهذه مسألة مرتبطة بمشكلات ترسيم الحدود، ونقاط المراقبة الحدودية، وهذه مسائل يجب حسمها لأنها مسائل متعلقة بسيادة الدول التى ترتبط بقضايا الهوية والمجال الحيوى، لأن هنالك بعض الدول المتجاورة تقوم بعمليات هندسة سكانية تعمل على نقل إثنيات من مكان إلى آخر بغرض ضرورات النزاع، ومثال لذلك ما يحث فى الحدود السودانية الإثيوبية، والحدود السودانية مع دولة جنوب السودان.

5- ضرورة التحول والتجديد فى مفاهيم الامن الوطنى والإقليمي بتجاوز المفهوم التقليدي للأمن والانتقال إلى مراعاة أولويات الأمن الإنساني، وهو أمن يعنى بالأمن الصحي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الثقافي، بمعنى آخر الأمن الشامل.

الهوامش:

[1] حول تناول الأبعاد الدولية والإقليمية فى المسألة الصومالية ، على سبيل المثال انظر دراسة الأمين عبدالرازق آدم ، التدخلات الخارجية وأثرها علي الاستقرار في الصومال في الفترة 1991- 2000م ،(الخرطوم: مطبعة العملة ، 2007م)،

[2] حول حركة بوكو حرام وتأثيرها على المنطقة والوسطى والغربية من إقليم الساحل والصحراء ، أنظر : فريدورم سى أونوها ود. جيرالد أى إزريم الحناشى ، غرب إفريقيا :الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود ، الجزء الأول ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2013 ، ص ص 8-9.

[3] أميرة عبد الحليم ، الغرب الإفريقى : نيجيريا بين الداخل الدينى والخارج النفطى ، الأهرام الرقمى ،متاح على الرابط أدناه:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=887220&eid=121

[4] لمزيد من التفصيل حول أبعاد الأزمة فى مالى ،انظر : الحافظ النوينى ،أزمة الدولة ما بعد الإستعمار فى إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة فى نموذج مالى ، مجلة المستقبل العربى ، سلسلة كتب مركز دراسة الوحدة العربية ، بيروت ، 2012.

[5] لمزيد من المعلومات انظر Richard Reeve and Zoe Pelter, from new frontier to new normal ; counter – terrorism operations' in Sahel – Sahara, 2014 , available at :

http://oxfordresearchgroup.org.uk/sites/default/files/From%20New%2

[6] ولجرام لآخر ، الجريمة المنظمة فى منطقة الساحل والصحراء ، من منشورات مركز كارينجى للسلام الدولى ، 2012 ، ص 6

[7] هيثم عبد الرحمن وآخرون ، الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في إفريقيا في الفترة من 1990- 2012 ، مركز العلاقات الدولية ، الخرطوم ، 2013، ص 7

[8] محمد فال ولد بلال ، الأمن والإستقرار فى منطقة الساحل :الواقع والمآلات ، متاح على الرابط أدناه :

http://www.google.com/url?url=http://www.interpol.int/content/downlof

[9] لمزيد من المعلومات أنظر : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فى مجلس الأمن عن الحالة فى منطقة الساحل ، متاح على الرابط أدناه:

http://www.refworld.org/cgi-bin/texis/vtx/rwmain/opendocpdf.pdf?reldoc=y&docid=51f640914

[10] مقابلة شخصية مع العميد محمود بابكر محمد همد ، الملحق العسكرى السابق للسفارة السودانية بدولة تشاد ، الخرطوم ، 2 أكتوبر ، 2014،

[11] محمود بابكر محمد همد ، تأثير النزاعات الإقليمية فى تجمع دول الساحل والصحراء على الأمن القومى السودانى ، بحث إجازة كلية الدفاع الوطنى السودانى ، الخرطوم ، 2014 ، ص 27.

[12] الأفكار الوارده هى نتاج لحلقات نقاش مكثفة أجراها الباحث مع دارسين متخصصين فى دول الساحل والصحراء بمركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة أفريقيا العالمية ،2014

[13] الأفكار الواردة فى هذه الجزئية من الورقة ، هى نتاج الملاحظات والمقابلات فى الدراسات الميدانية السابقة للباحث كاتب هذه الورقة والتى قام بها فى عدد من دول ومناطق النزاعات فى بعض دول الساحل والصحراء مثل تشاد و ليبيا ومصر والسودان خاصة مناطق دارفور والنيل الأزرق وشرق السودان وإثيوبيا والكميرون والمغرب ، فى الفترة من 2008 -2014.

[14] محمد الهادى الحناشى ، تقرير عن : الساحل الإفريقى : الحرب المقبلة على القاعدة ، متاح على الرابط أدناه :

http://www.rpcst.com/news.php?action=show&id=4852

[15] لمزيد من المعلومات انظر : بشكيط خالد ، دور المقاربة الأمنية الإنسانية فى تحقيق تحقيق الأمن فى الساحل الإفريقى ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، متاح على الرابط أدناه :
\ http://www.google.com/url?url=http://biblio.univ-algerq=jAB&usg

[16] yonah Alexander , special update report on : Terrorism in North, West ,Central Africa,from 9-11 to Arab Spring ,2012 , available on :

http://www.potomacinstitute.org/attachments/article/2649/Terrorism_in_North_Africa_and_the_Sahel.pdf

[17] تقرير : الإرهاب فى الساحل : خلفيات التنامي وآليات التصدي ، موقع نظرة الجزائري ، متوفر على الرابط ادناه :
/http://algerian-vision.com/2012/11/07/8A